Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد:06/العدد:01
(جوان 2022) ص:182-202

الحوكمة المالية كآلية في تحقيق التنمية الاقتصادية: تجربة الجزائر في محاكاة تجارب دولية رائدة

Financial governance as a mechanism for achieving economic development: Algeria's experience in simulating pioneering international experiences

فوزي العيب [1]*، فتاح شباح[2]

Fettah CHEBBAH[2], Fawzi LAIB[*1]

[1]جامعة باتنة1 (الجزائر) fawzi.laib@univ-batna.dz

[2]جامعة باتنة1، مخبر الأمن الإنساني (الجزائر) fettah.chabbah@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/07 تاريخ القبول: 2022/04/23 تاريخ النشر: 2022/06/18

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واحد من الأساليب الإدارية المستخدمة على المستوى الحكومي والمتمثل في الحوكمة المالية وتتبع أثرها على التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث ؛التي غالبا ما يتم وصفها بالضعيفة من حيث اعتماد معاييرالحوكمة.

بالاعتماد على أسلوب المقارنة المرجعية Benchmarking،من خلال عرض تجارب دولية رائدة على غرار تجربة سنغافورة ورواندا،ثم تبيان أهمية تبني معايير الحوكمة المالية (أنظمة الرقابة، المساءلة والشفافية) في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة المالية؛ التنمية الاقتصادية؛ الجزائر.

Abstract:

The study aims to highlight on financial governance as one of the important administrative methods used at the governmental level, and track its impact on economic development in third world countries; which are often described as weak in adopting the standards of governance.

Based on the Benchmarking method, where presented the experiences of some leading countries in the field such as Singapore and Rwanda, the results of the study showed the importance of adopting the dimensions of financial governance (control systems, accountability and transparency) in achieving economic development in Algeria.

Keywords: Financial governance; economic development; Algeria.

* المؤلف المرسل. مخبر الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة و تعدد المضامين

1. مقدمة

لقد أدت التحولات السياسية والاقتصادية في أواخر القرن العشرين، إلى التأثير على عملية توزيع القوى بين مؤسسات الدولة ومجموعة الفواعل الجديدة، سواءً على المستوى الوطني والمحلي، في إطار أسلوب الحوكمة ، بهدف تحقيق التنمية الشاملة،وتعد الدول النامية من بين الدول التي تعاني من مشاكل في التسيير، بسبب ما تعرضت له من حروب وأزمات، ونظرا لغياب أي برنامج أو مشروع حقيقي للتنمية ،أصبح لزاما على صناع القرار في مثل هذه الدول ،إعادة هندسة الجهاز الإداري والسياسي والاقتصاد ي، من أجل مواكبة التحديات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية، ومنها بالخصوص الدول الإفريقية والعربية، التي تعاني من هيمنة التسيير الكلاسيكي في مجمل التعاملات الإدارية والاقتصادية، لذا توجب عليها تبني معايير الحوكمة، للحد من بيروقراطية النظام القديم، وفي ظل انفتاح الدولة على الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بات من الضروري البحث عن أرضية متينة لإرساء دعائم اتفاق جديد،يكون قائما على معايير الحوكمة، عوض علاقة التوتر والتنافر التي أثّرت بقوة على جميع بنى وركائز التنمية.

وقد باشرت الجزائر كغيرها من الدول في تطبيق معايير الحوكمة المالية، عن طريق تبني جملة من التدابير والإصلاحات، والتي طالت إصلاح المنظومة المالية ، وفقا لمعايير الحوكمة الدولية، كمحاولة منها الاستفادة من التجارب الرائدة في تجسيد أسلوب الحوكمة المالية، من أجل احداث التنمية الاقتصادية.

وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى طبقت الجزائر الحوكمة المالية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية على ضوء التجارب الدولية الراهنة؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

– ما المقصود بكل من الحوكمة المالية والتنمية الاقتصادية، وما طبيعة العلاقة التي تربط بينهما؟

– فيما تتمثل أهم انعكاسات تطبيق معايير الحوكمة المالية على خلق التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول الرائدة؟

– ما إمكانية استفادة الجزائر من التجارب الدولية الرائدة السباقة في تطبيق معايير الحوكمة المالية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها، نطرح الفرضية التالية:

تساهم معايير الحوكمة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر بما تتضمنه من تفاعلات البيئة الداخلية والخارجية.

وتهدف الدراسة إلى إبراز أحد الأساليب الهامة في إدارة الدول والحكومات، والمتمثلة أساسا في الحوكمة المالية وأثرها الايجابي في خلق التنمية الاقتصادية داخل هذه الدول.

ومن أجل إعداد هذه الدراسة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعنى بتشخيص الظاهرة ورصد تطوراتها ،من خلال تطور الحوكمة المالية في الجزائر، وكذا الاستعانة بأسلوب المقارنة المرجعية ، وذلك من أجل مقارنة الظروف العامة التي ميزت العملية التنموية في الدول الرائدة، ممثلة في كل من سنغافورة ورواندا، ومدى استفادة الجزائر منها.

2. الإطار المفاهيمي للحوكمة المالية والتنمية الاقتصادية

تعتقد هذه الدراسة على مفهومين أساسيين، وهما "الحوكمة المالية" و "التنمية الاقتصادية" سنتطرق لهما بالتفصيل كالآتي:

1.2. الحوكمة المالية:

يعتبر مصطلح الحوكمة من المصطلحات الحديثة الاستخدام في اللغة العربية،بحيث كان أول ظهور لهذا اللفظ في عام 2002، أين أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة ، عن ترجمة للمصطلح الانجليزي " Governance" والتي معناها حكم، وبالتالي فهو انعكاس للدور الذي تلعبه الحكومة عادة في تسيير شؤون شعوبها [1]، و الحوكمة هي الترجمة المختصرة لمصطلح " Governance"، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، فه و يعني أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح باختلاف وجهة النظر المختلفة، فقد عرفتها مؤسسة التمويل الدولية بأنها: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".[2]

كما يشير أيضا مصطلح الحوكمة المالية إلى جميع العمليات والقواعد والمعايير والقيم والمؤسسات، التي تعبر عن مختلف الجهات الفاعلة(المنظمات، المجتمع المحلي والدولة والشركات...)، والتي تعمل على إدارة الأنظمة والأسواق المالية في جميع المناطق على الصعيدين المحلي والعالمي[3]. كما نادت الوكالة الكندية للتنمية الدولية، من خلال تقريرا لها سنة 1995 إلى مقترح يتمحور حول الشراكة بين الدولة والشعب ، عبر توسيع نطاق الترابط بين الشركاء ضمن دائرة صنع القرارات[4].

وكتعريف إجرائي لمفهوم الحوكمة المالية، يمكن القول بأنها: ذلك الأسلوب المطبق في الدولة الحديثة، بغية خلق الثروة ، استنادا لجملة من الضوابط ، المتمثلة أساسا في الشفافية، المساءلة، العدالة واللامركزية في التدبير الإداري والمالي.

1.1.2. أهمية الحوكمة:

ازدادت أهمية الحوكمة مع بروز العولمة الاقتصادية،وما تبعها من تحولات في الأنظمة الاقتصادية، التي تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق النمو الاقتصادي،

والاتجاه إلى سوق المال، وانتقال رؤوس الأموال، وتبرز أهمية الحوكمة في عاملين:[5]

–أن بعض الدول لا تتحمل أي فساد مالي أو إداري، نظرا لإهدار مواردها الضئيلة والذي يؤدي بدوره إلى الضعف المالي، والإداري لتلك الدول.

– الاعتماد الكبير على جذب المستثمرين الأجانب بشكل مباشر.

2.1.2. مؤشرات الحوكمة:

يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 جملة من المؤشرات الرئيسية للحوكمة المالية، وهي[6]:

- **مؤشر الشفافية :** اعتماد هذا المؤشر من خلال إتاحة البيانات والمعلومات لجميع المهتمين بها؛
- **مؤشر النزاهة:** يتم فيه التركيز على تطبيق اللوائح القانونية، والأنظمة بدقة لضمان السلامة والأمان؛
- **مؤشر المساءلة:** يتم التركيز فيه على المسؤولية والمحاسبة للقيادات وأصحاب القرارات أمام أصحاب المصالح والمجتمع؛
- **مؤشر المشاركة:**أن يكون التفاعل في اتخاذ القرارات من طرف جميع الفواعل، باعتبار أن الحكومات لوحدها لا تستطيع أن تفي بجميع المهام؛
- **مؤشر الفاعلية :** من خلال العمل على الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المالية والبشرية والطبيعية والتقنية؛
- **مؤشر العدالة أو المساواة:** يتم من خلاله المحافظة على حقوق الجميع وتحسين أوضاعهم.

2.2. التنمية الاقتصادية:

هناك مجموعة من التعريفات لمصطلح التنمية الاقتصادية، وقبل استعراضها سنتطرق أولا لمفهوم التنمية.

1.2.2. تعريف التنمية:

التنمية لغة تعني النماء، أو الازدياد التدريجي، أما اصطلاحا فيستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو بوجين ستيلي (BodjineStili)حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889.[7]ويعرّف الدكتور محمد الجوهري التنمية بأنها:"عملية تغيير ثقافي دينامية أي متصلة وواعية وموجهة تتم في إطار اجتماعي معين، كما ترتبط عملية التنمية بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه".[8]

2.2.2. تعريف التنمية الاقتصادية:

يشير مفهوم التنمية الاقتصادية حسب ميشال بوفيي (Michel Bouvier)، إلى تهيئة الأقاليم التي كانت في الماضي من صلاحيات الدولة، لكن حاليا أصبح جزء منها على الأقل من اختصاص الجماعات الإقليمية، لأن هذه الأخيرة تقود سياستها الخاصة بتهيئة الإقليم، وتقوم بإدخال السياسات الخاصة بالتنمية المحلية.[9]

من خلال هذا التعريف يتضح أن التنمية الاقتصادية ترتكز أساسا على دمج جميع الشركاء القادرين على خلق التنمية الاقتصادية ، في حيز محلي معين ضمن استراتيجية شاملة، تحمل ديناميكية لصالح الجميع، مع احتفاظ كل شريك بالمصالح الخاصة به.

3.2.2. مرتكزات العلاقة بين الحوكمة المالية والتنمية الاقتصادية:

تعد التنمية بمفهومها الشامل محورا أساسيا لتعزيز الرخاء والتكامل بين أطياف

المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تجسيد معايير الحوكمة، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة بين مفهوم التنمية والحوكمة، انطلاقا من أن حق التنمية هو عملية شاملة، تهدف بالأساس إلى ضمان جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يرسخ في ذات الصلة إعلان الحق في التنمية هذا المفهوم، وذلك بسعيه لدمج التنمية في المجتمع الدولي، كما أن المتمعن في أهداف التنمية المستدامة ، يلاحظ ذلك الارتباط الوثيق بين مؤشرات الحوكمة ومؤشرات التنمية [10]، و في هذا الصدد يمكن رصد العلاقة الترابطية بين الحوكمة والتنمية في عدّة أبعاد:

1.3.2.2. البعد الاقتصادي:

تساهم مؤشرات الحوكمة المالية في تحقيق مجموعة من أساسيات التنمية الاقتصادية، باعتبارها تترك أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة، وعلى رأسها قطاع الاستثمار، حيث تساهم في تنمية الاستثمار وتشجيع الطلب الاستثماري، كما يكمن البعد الاقتصادي للحوكمة في تحقيق الرشادة الاقتصادية، وهذا من خلال الإجراءات والقرارات التي يكون لها صدى مباشر على مجمل النشاطات الاقتصادية للدولة ، وعلاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى، ويظهر هذا عبر مؤشر الشفافية، فالتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية يعد عاملا حاسما في تخفيض المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وبالتالي فالدولة عند قيامها بتهيئة مناخ السياسات القوية تساهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية.[11]

2.3.2.2. البعد الإداري:

ويعني رشادة التسيير العقلاني، الشفاف العادل لمجمل الموارد المالية والبشرية للمجتمع بغية التخلص من أشكال الفساد، ويتم ذلك من خلال:[12]

- تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام وتفعيل طرق ووسائل إسناد الوظائف؛

– إنشاء بيئة قانونية قابلة لتحقيق التنمية الإنسانية المستديمة، وتفعيل دور الإعلام والاتصال والشفافية.

3. تجارب الدول الرائدة في تطبيق أسلوب الحوكمة المالية كآلية لإحداث التنمية

هناك العديد من التجارب الملهمة في العالم، التي يمكن أخذها كدروس للدول العربية، ومنها الجزائر كالتجربة السنغافورية والرواندية، اللتان تمكنتا من مجابهة كل العراقيل لتقدما نماذج وتجارب يحتذى بها في مجال التنمية الاقتصادية.

1.3. سنغافورة:

أثبتت التجربة السنغافورية أن المساحة الجغرافية ليست عاملا هاما لوحده في نهضة الأمم، فقد نجحت سنغافورة في أقل من أربعة عقود ،بدءً من ستينيات القرن الماضي، وحتى القرن الواحد والعشرون ، من تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية، وفي إطار توثيق هذه المرحلة،والتي وصفها لي كوان"Ly Kwane" في كتابه"من العالم الثالث إلى الأول... قصة سنغافورة" عام 2000، والذي يعد مصدرا في توثيق الخطوات التي اتخذتها سنغافورة نحو التقدم والتنمية، بأنها:"رحلة وطن بأكمله وليست تجربة شخصية".

استطاع الاقتصاد السنغافوري تخطي جملة من الأزمات، التي أطاحت بمعدلات النمو في عدة مجالات أهمها:

1.1.3. مجال تنمية الاستثمارات الأجنبية:

من أجل تعزيز القطاع الصناعي، تم تأسيس مجلس التنمية الاقتصادي، والذي ساهم مباشرة في بناء اقتصاد متطور، عبر إقامة صناعات وطنية مملوكة للدولة، تم إدارتها

بكفاءات تملك الخبرة محليا بعد تدريب العمالة، ويتكون هذا المجلس من رجال الأعمال والخبراء ذوي الرؤية الاستراتيجية في اتخاذ قرارات تنموية ، بناء على الرؤية الاقتصادية البعيدة المدى [13]، كما اعتبرت سنغافورة أن أفضل وسيلة لتعزيز الاقتصاد، هو جذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات، وبالفعل تمكنت بهذه السياسة من جلب الشركاء الأمريكيين، والأوروبيين واليابانيين،و تأسيس قاعدة اقتصادية بالبلاد في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وبذلك أصبحت سنغافورة من بين أكبر الدول المصدرة للإليكترونيات في العالم[14].

2.1.3. تنمية القطاع المالي والخدمي:

في مجال مكافحة الفساد ، تم إنشاء جهاز خاص بالتحقيق في قضايا الفساد ومكافحتها، حيث منح هذا الجهاز كافة الصلاحيات في مجال التحقيق والاعتقال ، واستدعاء الشهود بالإضافة إلى صلاحية الاطلاع على الحسابات البنكية والذمم المالية الخاصة بالمتهمين، وكل أفراد عائلاتهم، وهذا ما جعل نزاهة وشفافية القضاء نموذج يحتذى به عالميا، وباعتراف من طرف المفوضية الدولية للقضاء[15].

2.3. تجربة رواندا

رواندا دولة صغيرة تقع في منطقة البحيرات العظمى، في الجهة الشرقية من افريقيا، مساحتها حوالي 26.3 ألف كلم مربع، وعدد سكانها لا يتجاوز 13 مليون نسمة، وتتكون من عرقيات مختلفة 80% هوتو، و 10% توتسي، بينما البقية فهم من أقليات من جماعات التوا والأقزام[16].

1.2.3. الأهداف الكبرى لخطة 2020 نحو حوكمة التنمية:

اعتمدت رواندا على خطة استراتيجية، من أجل حوكمة التنمية، وذلك بالاعتماد على

التخطيط لعدة مراحل قصيرة، متوسط وطويلة المدى، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل على النحو الآتي:

- التخطيط الاستراتيجي على المدى القصير:

أطلقت الحكومة الرواندية سنة 2000 خطة قومية، الهدف منها خلق الثروة وتنويعها، من خلال تقليل الاعتماد على الديون والمساعدات الخارجية، وذلك باتباع جملة من التدابير والإجراءات الضريبية وتشجيع الاستثمار [17]، كما تركزت هذه الرؤية على تفعيل الشراكة التعاقدية مع القطاع الخاص كفاعل اقتصادي هام لخلق الثروة، عبر انتهاج تدابير متعلقة بتشجيع الاستثمار الخاص والتصدير، وذلك بتحرير التجارة والخصخصة، خاصة في مجال القطاع الخدماتي، بحيث ترى هذه الرؤية أن الاقتصاد الرواندي سيكون مهيأ لرفع التحدي، المتمثل في التحول من اقتصاد الكفاف الزراعي ،إلى اقتصاد متطور قائم على المعرفة[18]، وبناء على ذلك ، فقد تم تقليص الوقت اللازم لإنشاء أي نشاط تجاري من 43 يوما،إلى 04 أيام، وتم من خلاله إعادة البنية التحتية في البلاد[19].

- التخطيط الاستراتيجي المتوسط المدى:

الهدف الأسمى كان عبر التحول من اقتصاد زراعي، إلى اقتصاد قائم على المعرفة، في اعتماد خطة تطوير التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تعتمد الرؤية كذلك ، على قطاع الخدمات ،لاكتساب ميزة تنافسية في المنطقة ، والحفاظ عليها،وذلك بالقيام باستثمارات كبيرة في البنية التحتية ، خاصة في مجالات الطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية،لخفض تكاليف الاستثمار ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ،تحسين معايير التعليم والصحة لتوفير اليد العاملة المنتجة[20].

- التخطيط الاستراتيجي الطويل المدى:

كان الهدف الرئيسي من مخرجات هذا التخطيط، هو تعزيز روح المبادرة الخاصة، وإنشاء طبقة وسطى من المستثمرين المحليين القادرين على خلق الثروة، والمساهمة في اقتصاد البلاد ،حيث تهدف الرؤية الرواندية من خلال الخطة 2020، إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، عبر جملة من المؤشرات، وذلك باستغلال جميع الإمكانيات المتاحة، فبالنظر على سبيل المثال لا الحصر ،إلى مؤشر تزايد عدد السكان،فمنذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2020 بقي مستقرا، بنسبة زيادة تقدر ب: 2.7٪ كل خمس سنوات، كما عرف مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لكل ساكن بالدولار الجاري بدوره منذ سنة 2005 تحسنا ملحوظا، حيث قدّر سنة 2005 ب: 231.239 وصولا الى875.080 سنة 2020، ومن جانب آخر شهد أيضا مؤشر الاستثمار الخاص من الناتج زيادة ملحوظة بداية من سنة 2005، قدّرت ب: 16٪، لترتفع بعدها في سنوات 2010، و2015 إلى نسبة قدرها 21٪، لتستقر بعدها عند نسبة 20٪ سنة 2020، وهو ما يجسد اعتماد أسلوب الحوكمة في التسيير التي مكنت دولة رواندا من الالتحاق بمصاف الدول الأسرع نموا في العالم عبر رؤية 2020 [21].

2.2.3. إستراتيجية الاعتماد على القطاع الخاص كقاطرة للتنمية الاقتصادية:

في مجال الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحتل رواندا موقع الريادة في إفريقيا، حيث توفر خدمات الانترنيت مجانا داخل منظومة المواصلات العامة ، وسيارات الأجرة، وفي مؤسسات القطاع الصحي، كما أنها رائدة في توظيف التكنولوجيا الحديثة في المجال الاقتصادي، بحيث قامت ببناء البنية التحتية ، لتدعيم نمو القطاع الخاص الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو عبر تكوين طبقة وسطى من رواد الأعمال الروانديين[22]، كما أنها تكرس اليوم نفسها كمركز عالمي لصناعة الخدمات، وفي ذات الصلة فإن رواندا متجهة نحو استخدام التقنيات المالية، لتعزيز الاقتصاد الذكي اللانقدي، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن معظم الأرقام الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاءات، ووزارة المالية

برواندا تشير إلى تسجيل نسبة نمو تتجاوز (08%) خلال سنة 2019، و(8.2 %) خلال عام 2020.

4. تجربة الجزائر في محاكاة التجارب الدولية الرائدة في تطبيق الحوكمة المالية:

في مطلع مارس 2009 قامت الجزائر بإصدار دليل تحت عنوان " ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر" ، والذي عرَّف الحوكمة بأنها:" تلك العملية الإرادية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها"، و كاستراتيجية لتجسيد الحوكمة المالية للحد من الفساد المالي والإداري، قامت الجزائر بإصدار نظام مالي محاسبي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، والذي بدأ العمل به في مطلع عام 2010[23].

1.4. إصلاح المنظومة التشريعية لإرساء حوكمة مالية بالجزائر:

من أجل تجسيد حوكمة مالية على الميدان، قامت الجزائر بإعادة هيكلة المنظومة القانونية، لكي تتماشى والتطورات الجارية على الساحة، وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال:

1.1.4. دور التشريعات في مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية:

تتجه الدول في العادة إلى إعادة هندسة عمليات إصلاح السياسات التشريعية في المجال الاقتصادي، حيث عرفت المنظومة القانونية في الجزائر على مستوى الشق الاقتصادي عدة تطورات خلال السنوات القليلة الماضية الهدف منها مسايرة جملة المستجدات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية، والتكيف مع الأزمة البترولية لسنة 2014 التي ضربت الاقتصاد الوطني والمحلي مسببة له عجزا في تمويل مختلف المشاريع القطاعية[24]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية استلزم نقص الموارد التي سادت خلال السنوات

القليلة الماضية، تأسيسا تدريجيا لانضباط أكبر في التسيير العمومي، مع تبني إجراءات صارمة تهدف إلى التحكم في توسع النفقات العمومية، حيث يبقى تأطير الميزانية متوسط المدى المعلن عنه في نص المادة (150) من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والمؤكد بأحكام القانون العضوي رقم (18-15) المتعلق بقوانين المالية، والذي يشكل تمرينا أساسيا لإعداد تقديرات الإيرادات والنفقات على المدى المتوسط (03 سنوات).[25]وفي هذا السياق، فإن تأطير الميزانية متوسط المدى (2020-2022) للأعباء النهائية لميزانية الدولة، موضوع المادة (117) من قانون المالية لسنة 2020،يحدد على سبيل العرض ، المستوى الإجمالي للنفقات ب:8.164.838 مليار دينار جزائري لسنة 2021 و8.277.608 مليار دينار لسنة 2022، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تبرز أهمية مخطط عمل الحكومة ، الهادف إلى مراجعة معمقة لطريقة الحكومة ، والتجدد الاقتصادي المبني على الانتقال الطاقوي، الأمن الغذائي ، والاقتصاد الرقمي ، وكذلك منح أهمية خاصة للتنمية البشرية والاجتماعية، والى توزيع عادل للتنمية على المستوى الوطني ، والى دعم المؤسسات ، تجسد ذلك في اجتماع الحكومة والولاة سنة 2020، والذي أبرز ضرورة وضع برنامج استعجالي ، خاص بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، فك العزلة، النقل والمطاعم المدرسية والكهرباء والغاز ، الموجهة لمناطق الظل ، يضاف إلى ذلك تغطية البرنامج الجاري انجازه للمخططات البلدية للتنمية[26].

2.1.4. الحوكمة المالية في الجزائر ورهان الإصلاح:

تعتبر مقاربة الحكامة المحلية إحدى أهم الاستراتيجيات الجديدة التي لاقت اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في حقل المالية المحلية، حيث اهتم المشرع الجزائري أيضا بهذه المقاربة الجديدة ، من خلال إدراجها كمحور لإصلاح المالية العامة المحلية، وهياكل الدولة في المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، هذا ا لاهتمام فرضته عوامل البيئة

الداخلية وأخرى خارجية كمتطلبات العولمة والثورة التكنولوجية، ومسايرة الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية والاقتصاد المعرفي، وهو ما تسعى من جهته الحكومة الجزائرية إلى إعادة هندسة وتفعيل جميع الأدوات والآليات والمؤشرات ، عن طريق سن نصوص قانونية من أجل التأسيس لمقاربة جديدة للحوكمة المالية للجماعات المحلية ، باعتبارها قاعدة التنمية [27].

وبالتالي فقد شرعت الجزائر في برنامج إصلاحات هامة تمس كل جوانب المالية العمومية قصد وضع قواعد الحوكمة المالية، الهدف منها تحقيق جملة من النتائج على المستوى المحلي والدولي.[28]والتي يجب أن تساعد في التغلب على اختلال التوازنات العامة والحفاظ على الديمومة الميزانياتية، حيث يتعلق الأمر بالتَّحديد التسوية الميزانياتية المشار اليه في نص المادة (67) من قانون المالية لسنة 2019، وقرارات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 22 مارس 2020، ومن جملة مخرجاته، أنه يكلَّف الآمرون بالصرف ميزانية الدولة بما يأتي:

–تخفيض نفقات التسيير لسنة 2020 بنسبة 50 بالمائة، وكذا تجميد الاعتمادات المالية المتعلقة بالعمليات التي لم يتم الانطلاق فيها باستثناء المشاريع الموجهة لمناطق الظل.

– استعمال الأرصدة المتبقية من الاعتمادات الناتجة عن العمليات المستكملة أو الجاري استكمالها، ويتعلق الأمر باسترجاع الموارد المالية ،بهدف تمويل عمليات جديدة موجهة لمناطق الظل دون سواهم والتي يتعين تحديده مسبقا، مع إعطاء الأسبقية للبلديات الأشد فقرا. كما يتعين أيضا بخصوص نفس هذا المسعى، تلك العمليات التي بلغت نسبة تقدر ب: 70% فما فوق ، قصد استكماله ا في اقرب الآجال ، كما تقرر في إطار المشروع التمهيدي لقانون المالية التكميلي لسنة 2020 (المنبثق عن اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في تاريخ 10ماي 2020)، مراجعة بتخفيض نفقات التسيير في حدود 50 بالمائة و 10.6 بالمائة من أجل نفقات التجهيز [29]،كون أن الهدف الأساسي للحكومة هو التقليل من التبذير ومن كلفة رأس المال على المؤسسات والحكومة[30].

2.3. المقاربة التشاركية وتفعيل دور الجماعات المحلية في الجزائر:

نظرا للتطورات المتسارعة التي تشهدها البيئة الداخلية والخارجية ، وخاصة من الناحية الاقتصادية، فرض على الدولة الجزائرية تبنّي مقاربة فعالة ، تهدف إلى اشراك كل أطياف المجتمع، في مناقشة المسائل التي تهم الشأن العام، وتفعيل دور الجماعات المحلية من أجل تحقيق تنمية، ودفع ديناميكية الاقتصاد الوطني.

1.2.4 المقاربة التشاركية ودورها في حوكمة الشأن العام المحلي:

أدت الأحداث المتسارعة خصوصا مع بروز ظاهرة العولمة، إلى تزايد سرعة حراك المجتمعات، وهو ما فرض التحول من النظام المركزي الخاضع لتوجيهات السلطات المركزية في الدولة، وأصبح من الضروري تبنّي مقاربة فعالة ، تقوم على إشراك كل أطراف المجتمع، وهو ما يطلق عليه بالتخطيط التشاركي" planification participative" من أجل خلق تصور جامع، يوفق بين التوجهات الكبرى للمجتمع، والجماعات الإقليمية المحلية[31].

2.2.4 تفعيل دور الجماعات المحلية في حركية الاقتصاد الوطني:

يعد تفعيل دور الجماعات المحلية في حركية الاقتصاد الوطني أحد المحاور الرئيسية التي يركز عليها مخطط الحكومة، خصوصا في مجال التنمية المحلية ، وبعث مشاريع الاستثمار، باعتبار أن الحكومة عازمة على الدور الأساسي في بعث ديناميكية الاقتصاد الوطني ، من أجل التخلص من التسيير التقليدي ، الذي يعتمد بالأساس على الريع البترولي، وذلك من خلال تكييف الجباية المحلية ،وإعداد قانون خاص بالجباية المحلية، من أجل تثمين قدرات كل جماعة إقليمية من جهة، ومن جهة أخرى تحسين أنظمة التضامن بين الجماعات الإقليمية، بتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات المربحة، مع توجيه المؤسسات العمومية المحلية نحو منطق النجاعة الاقتصادية ، وترقية التسيير عن طريق الشراكة التعاقدية للمصالح العمومية المحلية[32].

إضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة على تعزيز متابعة المستثمرين، ومرافقتهم من قبل الجماعات الإقليمية، وتوسيع مجال تدخل الوكالات العقارية الولائية إلى النشاطات الاقتصادية الأكثر مردودية، وإعادة النظر في مفهوم التسيير للحساب الخاص، كما ستقوم الحكومة بتزويد الجماعات المحلية بكل الأدوات، التي تسمح لها بتنمية نشاطاتها الاقتصادية بحسب قدرات وخصوصية كل منها، وذلك بغية الوصول إلى مستويات نوعية لتكثيف الاستثمارات[33]. كما تجدر الإشارة إلى دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وذلك عبر الإسهام في تسطير السياسات العامة، حيث وفر المشرع الجزائري في هذا المسعى، الغطاء القانوني، المجسد في قانون الجمعيات رقم (06-12)[34]، وفي إطار المرافقة الدائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات، تشكل المخططات البلدية للتنمية، تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية، كما تشكل هذه المخططات عنوانا بارزا لمرافقة الدولة للجماعات المحلية، وذلك بتخصيص الاعتمادات اللازمة لتجسيد هذه البرامج، ومن بين النصوص المرجعية المتعلقة بهذه المخططات، المرسوم رقم: 136-73 المؤرخ في 09 أوت 1973، الخاص بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات المتعلقة بالتنمية، وفي ذات الصلة، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فبراير سنة 2013، الذي يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع، أو البرامج المقترحة بعنوان المخططات البلدية للتنمية[35]. كما يندرج في هذا المسعى إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية سنة 2014، والذي ساهم منذ إنشائه في العديد من المشاريع التنموية، ومن بين أهم نشاطاته في سنة 2017، تخصيص معادلة التوزيع بالتساوي والمقدرة ب: 6683 مليار دج، وزعت كما يلي:73.66 مليار دينار لفائدة 1441 بلدية، و10 مليار دج لفائدة 34 ولاية[36].

5. خاتمة

تعتبر الحوكمة المالية أداة هامة لتحقيق الرشادة في تسيير الموارد المالية في الدولة، وقد ازدادت أهميتها مع بروز العول مة وحركة رؤوس الأموال، وتوسع المنظمات وجذب الاستثمار الأجنبي، ونظرا لما تقدمه هذه الحوكمة من شفافية ونزاهة وفعالية في التسيير ،الأمر الذي ينعكس على التنمية ، وخاصة في بعديها الاقتصادي والإداري وما يتركانه من أثر ايجابي في حياة المجتمعات.

هناك العديد من التجارب الدولية الرائدة في العالم، التي عملت على تطبيق الحوكمة المالية كآلية لتحقيق التنمية، وهو ما انتهجته كل من سنغافورة ورواندا، بحيث تمكنت سنغافورة في وقت وجيز من تحقيق معدلات نمو معتبرة ، متحدية كل الصعاب من خلال العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، وبناء اقتصاد متطور، والاستفادة من الكفاءات الوطنية، وتنمية القطاع الخدماتي ومكافحة الفساد.

ولا تختلف التجربة الرواندية كثير ا عن ذلك، بحيث استطاعت هذه الدولة الصغيرة التي كانت تعاني الفقر والمجاعة ،أن تتبنى إستراتيجية التخطيط، وإتباع إجراءات وتدابير لتشجيع الاستثمار الأجنبي والتعاقد مع القطاع الخاص، والانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الخدماتي، وتعزيز روح المبادرة الخاصة، فأصبحت في ريادة الدول الإفريقية، وكمركز عالمي لصناعة الخدمات.

وقد عملت الجزائر كل ما في وسعها لمحاكاة هذه التجارب، وتتبنى خطة تسعى من خلالها إلى تحقيق نوع من الصرامة والشفافية في التسيير ، والمراقبة عبر إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة، وشرعت في برنامج إصلاحات تمس مختلف المجالات، وخاصة منها المالية العمومية، من أجل إرساء معايير الحوكمة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر معايير الحوكمة أسلوبا فعالا في إحداث التنمية الاقتصادية وهو ما تناقلته العديد من الأبحاث والدراسات من خلال طرح جملة من المفاهيم.
- يعد نجاح الحوكمة المالية عاملا مهما في بناء دولة المؤسسات ، وفق التكنولوجيا الحديثة، ولضمان هذا النجاح ، لابد من الاستقطاب الجيد للكوادر البشرية المؤهلة من أجل خلق التنمية بمختلف أبعادها.
- تبني الحوكمة المالية يضفي على مختلف المعاملات الإدارية نوع من الشفافية ، والسرعة، والدقة لتفادي الوقوع في الفساد المالي والإداري، وهو ما عملت عليه سنغافورة ورواندا.
- وجود علاقة ترابطية بين تبني معايير الحوكمة المالية ودورها في خلق التنمية الاقتصادية، من خلال تفعيل دور الفواعل الجديدة، وتطوير فكرة الشراكة التعاقدية، من أجل خلق التنمية الاقتصادية.

وبناء على ما تقدم يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- من أجل تطبيق الحوكمة المالية، لابد من تفعيل دور فواعل التنمية بما يتماشى ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.
- بعث دورات تكوينية للكوادر البشرية حسب المتغيرات المتجددة لتكنولوجيات المعلومات لمواكبة كل ما هو جديد.
- تهيئة بيئة صالحة لتطبيق الحوكمة بمختلف أشكالها ، من خلال السعي إلى توفير متطلبات التطبيق.
- تفعيل دور التخطيط الاستراتيجي والعمل على توسيع دائرة التشارك.
- سن نصوص تشريعية تتماشى ومتطلبات تطبيق الحوكمة المالية من أجل ضمان الشفافية في التسيير المالي.

6. الهوامش والمراجع

[1] حنان هواري، محمد الصالح قريشي (جوان 2020)، الإدارة بالتجوال كمقترح تسييري لإنجاح الحوكمة في الجامعة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي: الحوكمة الجامعية، جامعة قسنطينة1، الجزائر.

[2]محمد حسن يوسف (2004)، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار الدولي، مصر، ص 4.

[3] Abdesselam Aboudrar (2012), Gouvernance financière au Maroc état des lieux et perspectives, ÷Institut supérieur de l'administration, programme "agora de la gouvernance", 22 mars, p. 3.

[4]Isabelle Johnson (1997), La gouvernance : vers un concert, L'agence canadienne de développement internationale, p. 6.

[5]حنان علي محمد الصبري (2017)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي في البنوك التجارية اليمنية، جامعة عمان العربية، عمان، ص ص11-12.

[6]المرجع نفسه، ص ص 12-13.

[7]أحمد جابر بريدان (2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة،مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، جامعة 06 أكتوبر، القاهرة، ص20.

[8]كمال التابعي (2006)، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، متاح على الرابط التالي:https://books.google.dz/books/about.

[9]Michel Bouvier (2002), Finance publique, 6[éme] édition, LGDJ, Paris, p. 723.

[10]محمد يدو وآخرون (2017)، حوكمة المؤسسات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ودور مراقبة التسيير في تعزيز مبادئها، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسة وتفعيل الإبداع، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، الجزائر.

[11]فلاح أمينة (2011)، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، ص 58.

[12]المرجع نفسه، ص59.

[13]يحي دايخ (2020)، نماذج تنموية معاصرة، سنغافورة نموذجا ، متاح على الرابط التالي: https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=37773&cid=86

[14]المرجع نفسه.

[15]المرجع نفسه.

[16]أحمد ذكر الله (2020)، النهضة الرواندية دروس في التنمية والتعايش، متاح على الرابط التالي:https://www.alaraby.co.uk/

[17]المرجع نفسه.

[18]رضا الشكندالي (2019)، رؤية 2020 لرواندا والتحوّل من الإبادة الى الريادة،مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، متاح على الرابط التالي:https://www.csds-center.com/article/

[19]أحمد ذكر الله (2020)، مرجع سابق.

[20]رضا الشكندالي (2019)، مرجع سابق.

[21]المرجع نفسه.

[22]وكالة الأنباء الإماراتية (2019)، رواندا... تجربة ملهمة في التقدم الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة،متاح على الرابط التالي :https://al-ain.com/article/rwanda-fastest-growing-sustainable-african.

[23]حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد (2018)، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 8، ص 98.

[24]عبد النور ناجي، خريف سالمي (2018)، دور التشريعات في حوكمة التمويل المحلي للتنمية المحلية في ظل انهيار أسعار النفط العالمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ص ص640-653.

[25]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، تعليمة رقم 1274 موجهة إلى الآمرون بالصرف لميزانية الدولة تتضمن توجيهات من أجل تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021، مؤرخة في:13 ماي 2020.

26 المرجع نفسه.

[27]عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 648.

[28]تاكرلي صوفيا نبيلة (2018)، تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 02، ص 169.

[29]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مرجع سابق.

[30]سليمة بن حسين (2015)، الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، ص 191.

[31]يوسف زروق (2018)، مقاربة سوسيولوجية لمسألة الجهوية بالمغرب، متاح على الرابط التالي:https://sociomaroc.blogspot.com/2018/01/blog-post_11.html

[32]جلال بوطي (2017)، مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة الظرف الحالي الصعب، يومية الشعب الجزائرية ، متاح على الرابط التالي:http://www.ech-chaab.com

[33]المرجع نفسه.

[34]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والبيئة، مجلة الداخلية، وحدة الطباعة الرويبة، شارع الدكتور سعدان، الجزائر، فيفري 2018، ص 51.

35المرجع نفسه، ص 79.

36المرجع نفسه، ص 82.